

Distr.: General
15 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البندان ١٠٠ و ١٢١ (ر) من جدول الأعمال

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة

واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل

للتجارب النووية

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين لأستراليا واليابان لدى الأمم المتحدة

باسم أستراليا، والسويد، وفنلندا، وكندا، والمكسيك، وهولندا، واليابان، يشرفني أن
أحيل إليكم البيان الوزاري المشترك المتعلق بمعاهدة حظر التجارب النووية، الصادر في
٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في نيويورك (انظر المرفق). ويسرنا أن نبلغكم بأنه في ١١ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بلغ عدد الدول المؤيدة للبيان المشترك ١٠١ دولة. ونرجو ممتنين
تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين،
في إطار البندين ١٠٠ و ١٢١ (ر) من جدول الأعمال.

(توقيع) تسونيو نيشيدا
الممثل الدائم
 لليابان لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غاري كوينلان
الممثل الدائم
 لأستراليا لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق للرسالة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأستراليا واليابان لدى الأمم المتحدة

البيان الوزاري المشترك المتعلق بمعاهدة حظر التجارب النووية

نيويورك، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

١ - نحن، وزراء الخارجية، الصادر عنهم هذا البيان، نعيد تأكيد أقصى دعمنا لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. فذلك من شأنه أن يفرض حظرا شاملا ملزما قانونا على تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. كذلك من شأنه أن يشكل خطوة حيوية نحو الحد من الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف، من خلال تقييد عملية تطويرها والارتقاء بجودتها، ومن ثم تعزيز النظام الدولي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونشير إلى أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أكد من جديد الأهمية الحيوية لدخول المعاهدة حيز النفاذ في موعد مبكر.

٢ - ونرحب بانضمام جميع الدول تقريبا للمعاهدة، فقد بلغ حتى الآن عدد الدول التي وقَّعت عليها ١٨٣ دولة والدول التي صدَّقت عليها ١٥٧ دولة. ونرحب أيضا بأنه قد تم منذ الاجتماع الأخير التصديق على المعاهدة من جانب إندونيسيا، وهي واحدة من الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، ومن جانب غينيا وغانا وغواتيمالا، والتوقيع عليها من جانب نيوي.

٣ - وقد انقضى أكثر من ١٥ عاما منذ أن فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، وخاصة دول المرفق ٢ الثماني المتبقية*، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا الكامل لعملية المادة الرابعة عشرة، التي تهدف إلى تيسير عملية بدء نفاذ المعاهدة، ونحن ما زلنا ملتزمين بالإعلانات الصادرة في المؤتمرات المتعلقة بالمادة الرابعة عشرة.

٤ - وباستثناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أعلنت أنها أجرت تجربتين نوويتين في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، أصبح الوقف الاختياري للتجارب النووية قاعدة دولية مستقرة بحكم الواقع في القرن الحادي والعشرين. وانتظارا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، الأمر الذي لا يزال هو هدفنا العاجل نظرا لما يترتب عليه من

* إسرائيل، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، ومصر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

أثر ملزم قانوناً، ندعو جميع الدول إلى مواصلة الوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد التزامنا بالتعهدات الأساسية الواردة في المعاهدة، ونحث الدول على الكف عن الأفعال التي من شأنها أن تحبط هدف المعاهدة والغرض منها. ونطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالكف عن إجراء أي تجارب نووية أخرى، ونهيب بها، تسليماً بأهمية الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف الستة، أن تمتثل امتثالاً تاماً للبيان المشترك الصادر في عام ٢٠٠٥، فضلاً عن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا الشأن، بما فيها القراران ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

٥ - ونرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في بناء نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، بما في ذلك نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي وعناصر التفتيش في الموقع، ونكرر التأكيد على أهمية الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات فيما يتصل بمراكز البيانات الوطنية. ونلاحظ أن الاعتراف يتزايد في الأوساط العلمية، بما في ذلك في الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، بالتقدم الكبير الذي أحرز في تعزيز نظام التحقق الخاص بالمعاهدة. ونحن نؤكد مجدداً التزامنا بدعم إتمام نظام التحقق ونحث جميع الدول الموقعة على أن تحذو نفس الحذو.

٦ - ونحن، إذ نضع الغرض من المعاهدة نصب أعيننا، لنجد من المطمئن أن نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد برهن أيضاً على جدواه في تزويد جميع الدول الموقعة ببيانات دقيقة في الوقت الحقيقي تتصل بالزلازل الكبرى وأمواج التسونامي والحوادث النووية، وغير ذلك من التطبيقات العلمية المدنية.

٧ - وناشد جميع الدول أن تبذل قصارى جهدها من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. ونحن نكرس أنفسنا، فرادى ومجتمعين، لتحقيق هذا الهدف من خلال التوعية بهذه المسألة على أرفع المستويات السياسية.

توغو	الاتحاد الروسي
جامايكا	الأرجنتين
الجيل الأسود	الأردن
الجزائر	الإمارات العربية المتحدة
الجمهورية التشيكية	إثيوبيا
الجمهورية الدومينيكية	أذربيجان
جمهورية كوريا	أرمينيا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	إسبانيا
جمهورية مولدوفا	أستراليا
جنوب أفريقيا	إستونيا
جورجيا	أفغانستان
الدانمرك	إكوادور
رومانيا	ألبانيا
ساموا	ألمانيا
سان مارينو	أندورا
سلوفاكيا	إندونيسيا
سلوفينيا	أنغولا
سنغافورة	أوروغواي
السودان	أوكرانيا
السويد	أيرلندا
سويسرا	أيسلندا
صربيا	إيطاليا
الصين	باراغواي
طاجيكستان	البرازيل
العراق	البرتغال
غابون	بلجيكا
غانا	بلغاريا
غواتيمالا	بورкина فاسو
فرنسا	البوسنة والهرسك
الفلبين	بولندا
فنلندا	بيرو
فييت نام	بيلاروس
قبرص	تايلند
كازاخستان	تركيا

المكسيك	الكرسي الرسولي
ملاوي	كرواتيا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	كمبوديا
منغوليا	كندا
موناكو	كوت ديفوار
ناميبيا	كوستاريكا
النرويج	كينيا
النمسا	لاتفيا
نيكاراغوا	لبنان
نيوزيلندا	لكسمبرغ
هنغاريا	ليتوانيا
هولندا	ليختنشتاين
الولايات المتحدة الأمريكية	ليسوتو
اليابان	مالطة
اليمن	ماليزيا
اليونان	مدغشقر
	المغرب